د. دحمان تواتي المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة–

الألقاب العائلية من وجهة نظر المؤرخ ارنست مارسييه (Ernest Mercier) في كتابه :

« La Propriété foncière chez les Musulmans d'Algérie : Ses lois sous la domination française , Constitution de l'Etat civil . édition :Ernest Leroux , Paris , 1891 (49 pages .)

التعريف بالمؤرخ :

التعريف بالكتاب .

وجهة نظره بخصوص الالقاب العائلية الخاصة بالجائريين .

ولد ارنست مارسييه في منطقة " لاروشال "Larochelle بتاريخ 17 سبتمبر 1840 و مات بقسنطينة بتاريخ 16ماي 1907[1].وكان والده ستانيسلاس مارسييه Stanislas Mercier طبيبا وصيدليا، هاجر إلى الجزائر مع بداية الاحتلال في إطار الطب العسكري، وشهد بذلك عدة حملات عسكرية ضمن الطابور الذي قاده المريشال بيجود .ضد المقاومة الجزائرية ولاسيما سنة 1845 . [2]

تخلى الطبيب العسكري عن المجال العسكري سنة 1845 و عمل كطبيب في صور الغزلان " اومال " واستفاد من حصة أراضي استيطانية ،جعلته يستقدم عائلته من فرنسا . وكان ارنست مارسيه يومها في سن الثالث عشرة. واخذ ارنست مرسييه باكرا في دراسة اللغة العربية ،و تحصل سنة 1865 على وظيفة المترجم

[1] M. Ernest Mercier in Recueil des notices et mémoires de la société archéologique du Département de constantine , 10ème volume de la quatrième série ,quarante et unième de la collection , année 1907, Constantine ,Imprimerie :D.Braham, Alger ,imprimerie Jourdan, Paris :Imprimerie René Roger ,1908.pp :15-18.

[2] Ib id , p : 15.

العسكري، و استلم مهامه في منطقة " سبدو " ،زمن اندلاع ثورة أولاد سيدي الشيخ الأولى في الجنوب الغربي الجزائري .

وفي إطار وظيفته الجديدة، انكب ارنست مرسييه على دراسة اللغة العربية ،فأهله ذلك للنجاح في امتحان المترجم القضائي ،وتسلم مهامه في محكمة "العروش" ثم "تنس". كما شارك في قمع انتفاضة المقراني سنة 1871 على رأس ثلاثة فصائل من الميليشيات الأوربية،وقد عين ابتداء من شهر نوفمبر 1871 كمترجم محلف في قسنطينة،حيث كان والده قد استقر بها كصيدلي منذ سنوات .

انضم ارنست مارسييه إلى الجمعية الأثرية لقسنطينة *La Société d'Archéologie de Constantine* و أصبح احد أنشط عناصرها ، وقد تمكن في هذه الفترة من امتلاك مزرعة لتربية الحيوانات .[1] وقد نشر سنة 1868 في مجلة الجمعية دراسة تحت عنوان : *Notice sur la confrérie des Khouan de Sidi Abd-El-Kader-El-Djelani* ، و نشر دراسة في نفس المجلة سنة 1872 بعنوان : *Révoltes et dévastations en Afrique des deux Ibn-R'ania.* . وفي سنة 1874 : *L'Historique des connaissances des anciens sur la géographie de l'Afrique septentrionale.*

عين ارنست مارسييه نائبا لرئيس الجمعية الأثرية لقسنطينة سنة 1875 ، ثم أصبح رئيسا لها سنة 1892 . وقد واتت فرصة عمله بقسنطينة كي يتعمق في فهم اللغة العربية وآدابها ، كما شرع في دراسة تاريخ شمال إفريقيا منذ القدم ، وقد مكنه ذلك من نشر عدة مقالات و كتب .

[1] Jaques Zeiller , Un historien de l'Afrique du nord ,Ernest Ernest Mercier (compte –rendu) Journal des Savants Année 1945 .mars .pp : 166-170.

ففي سنة 1875 ألف " تاريخ استقرار العرب بشمال إفريقيا مستعملا المصادر العربية. *L'Histoire de l'Etablissement des Arabes dans l'Afrique septentrionale.*

و في سنة 1876 كتب مقالا بعنوان : " معركة بواتييه و الأسباب الحقيقية لتراجع الغزو العربي ." La Bataille de Poitier et les vraies causes du recul de l'invasion arabe . »

وفي سنة 1880 : " الذكرى الخمسينية لاحتلال الجزائر " Le « Cinquantenaire de l'Algérie ،كما ألف سنة 1882 : " حلقة من الغزو العربي لإفريقيا :كسيلا و الكاهنة ."و في سنة 1883 : " الجزائر والمسألة الجزائرية ." و في سنة 1889 : " فرنسا في الصحراء ."[1]

وفي سنة 1891 : " تاريخ إفريقيا الشمالية ." في ثلاثة أجزاء L'Histoire » de l'Afrique septentrionale. ،حيث كرم ارنست مرسييه لأجله من قبل أكاديمية "الكتابات و الفنون الجميلة "، كما توجته "جمعية الدراسات التاريخية لباريس" بالميدالية الذهبية .

ويؤرخ هذا الكتاب لثمان وعشرين قرنا من تاريخ شمال إفريقيا ، و هو ثمرة بحث على مدى ثلاثة عقود. كما ألف في نفس السنة كتابه : " الملكية العقارية للمسلمين الجزائريين في الجزائر ."وهو موضوع هذه الورقة البحثية.

واصدر سنة 1894 كتاب : " حصارا قسنطينة " Les Deux sièges de Constantine" و " الملكية العقارية في بلاد المغرب وفق المذهب المالكي " La Propriété au Maghreb selon le Rite de Malek

[1] M .Ernest Mercier in Recueil des notices et mémoires de la société archéologique du Département de constantine , 10ème volume de la quatrième serie ,quarante et unième de la collection , année 1907, Constantine ,Imprimerie :D.Braham, Alger ,imprimerie Jourdan, Paris :Imprimerie René Roger ,1908.p :17.

و ألف سنة 1895 : " وضعية المرأة المسلمة في إفريقيا الشمالية« La condition de la femme dans l'Afrique du nord . » و في سنة 1896 و 1898 كتاب : " سكان إفريقيا الشمالية: الأهالي تحت السيطرة الرومانية و الوندالية و البيزنطية ." وقد كتب ارنست مارسييه عدة مقالات في مجلة الجمعية الأثرية لقسنطينة أهمها :

في سنة 1876 : " عبد الرحمان باي قسنطينة سنة 1694." وفي سنة 1878 : " قسنطينة قبل الغزو الفرنسي و في القرن السابع عشر ، ارتقاء عائلة الفقون ."كما ترجم سنة 1882 كتابة صخرية عربية في منطقة قفصة التونسية ."

لقد كان ارنست مارسييه غزير الكتابة و قد مجد عمليات المريشال فالي في : " أفكار و أعمال المريشال فالي " كما أثار قضية تغلب الديمغرافي لغير الفرنسيين بالجزائر قبل صدور قانون تجنيسهم سنة 1889 في " مسألة الأجانب في الجزائر ." " المسالة الأهلية في الجزائر مطلع القرن العشرين ." الرباطات و المرابطين في إفريقيا الشمالية ." فن الترجمة " " الترجمة في الجزائر ." " الباشاغا المقراني و أسباب ثورة 1871 "كما ألف سنة 1903 :"تاريخ قسنطينة . " في 710 صفحة و به وثائق وملاحق كثيرة .

وفي سنة 1904 ، ألف كتاب : " السلالة البربرية هم السكان الأصليون لشمال إفريقيا ."و ألف سنة 1906 كتاب : " فرنسيون و أهالي في الجزائر ." و لم يقتصر ارنست مارسييه على تأليف الكتب التاريخية ، بل اشتغل أيضا ببحث المسائل الخاصة بالأهالي الجزائريين ، وفي هذا السياق ألف سنة 1895 كتاب " الحبوس " حيث ضمنه شروح وافية لقواعد عمل مؤسسة الوقف من وجهة إسلامية .

أعمال ارنست مارسييه على رأس بلدية قسنطينة :

استقر ارنست مارسييه بمدينة قسنطينة سنة 1872 و كان والده احد أعضاء الحزب الراديكالي ، حيث أصبح ارنست مارسييه احد رموزه و أعمدته إلى جانب إميل مورينود .

و الحزب الراديكالي هو حزب متطرف معادي للعرب و اليهود و يدعي اعتناق الديمقراطية و الأفكار الجمهورية ، وكان المنافس الرئيسي له بقسنطينة هو اليهودي "طومسون ".[1]

انتخب ارنست مارسييه رئيسا لبلدية قسنطينة سنة 1883 ، حيث كان وراء مشروع طريق الكورنيش وفتح عدة طرق بلدية بقيمة 600 ألف فرنك Kاقترضها من البنك و سددت من ميزانية البلدية ،التي كان أهم موردها المالية الضريبة العربية .[2]

اشرف على بناء سوق " March é de la place des Galettes " ، اشرف على توسيع ثانوية قسنطينة ، وبناء مدرسة الذكور في شارع ما كان يطلق عليه شارع " دامريمون " كما شيد دار المسنين .

وجه مبلغ160000 فرنك لمد شبكة الصرف الصحي و ترصيف شوارع المدينة و مد شبكة المياه ، تخلص من قضية ما يعرف ب " دار الباي " ، فتح طريق " تيير Thiers و طريق القنطرة .

انتهت عهدته البلدية الأولى بالاستقالة ،لكن دعاه و انتخبه السكان الأوروبيون لعضوية مجلس مقاطعة قسنطينة سنة 1888، كي يدافع عن مصالحهم على هذا المستوى .

كانت مدينة قسنطينة منقسمة سياسيا بين أنصار غمبيطا و على رأسهم الحزب الراديكالي و أنصار طومسون ،ممثلا في حزب الديمقراطيين .

انتخب ارنست مرسييه لعضوية المجلس البلدي لقسنطينة سنة 1896 وبعد سنتين: أي1898، انتخب لعضوية مجلس مقاطعة قسنطينة ،حيث تدخل في مسألتي تقديم

[1] Morinaud Emile ,

[2] Discours de Morinaud in Recueil des notices et mémoires de la société archéologique du Département de constantine , 10ème volume de la quatrième serie ,quarante et unième de la collection , année 1907, Constantine ,Imprimerie :D.Braham, Alger ,imprimerie Jourdan, Paris :Imprimerie René Roger ,1908.pp :19-23.

المساعدة للأهالي الجزائريين و مشروع سكة الحديد العابرة للصحراء ، وقد كانت آراؤه ذات صيت نظرا لخبرته و اطلاعه الواسع .

أعيد انتخابه على رأس المجلس البلدي لقسنطينة سنة 1900 ،غير أن صحته قد اعتلت بفعل عمله الدؤوب و المتواصل ، لذلك اضطر إلى الانسحاب بعد سبعة أشهر (جانفي 1901) وخلفه إميل مورينو ،الذي سيظل على رأس البلدية على مدى قرابة نصف قرن .

خلال عضويته المجلس البلدي في الخمس سنين الأخيرة ، كان له مقترحات تجسدت في إنشاء بورصة العمل و هيئة العمل الخيري " Montde de piété ، كما اقر يوم العمل بثماني ساعات لعمال البلدية الأوربيين ، كما انشأ مصلحة الطبية للمحتاجين في بيوتهم ،و شرع في أشغال سوق باردو ، وأشغال الطرامواي الكهربائي ، و غراسة أشجار Esplanade valée ، توسعة شارع سكوار ، إنشاء بريد القنطرة ، فتح شارع ساسي ، إقامة سلالم حجرية في طريق Bienfait و شارع فيكتور هيغو، شق طريق سطيف و طريق باتنة . افتتح أشغال بناء الجسر الثاني على وادي الرمال ،الذي تم بعد سنوات .[1] L'Afrique française à travers ses fils .Ernest Mercier ,historien de l'Afrique septentrionale , Maire de constantine .préface de M.Jérome Carcopino.contributions de MM.E .Albertini,A.Bernard ,O.Debanne,M.Gaudefroy-Demombynes,G.Esquer, F.Funck-Brentano.F.Gautier , Ibn Zekri,G.Marçais

[1] Discours de Morinaud in Recueil des notices et mémoires de la société archéologique du Département de constantine , 10ème volume de la quatrième serie ,quarante et unième de la collection , année 1907, Constantine ,Imprimerie :D.Braham, Alger ,imprimerie Jourdan, Paris :Imprimerie René Roger ,1908.pp :19-26.

.R.Maunier.M.Mercier ,J.Toutain,E.Vallet .Un vol.in -8,268p ;paris,Geuthner , 1944.

يظهر مما تقدم ان ارنست مرسي قد كان مؤرخا و رجل سياسة ومستشرق ولوع بفكرة الاختراق الحضاري لهذا العالم الاسلامي، عن طريق الجيش اولا ،اذ كان نقيبا يقود المليشيات سنة 1871 ، ثم كمترجم و دارس للغة العربية وباحث في التاريخ والتراث الإسلاميين .[1]

ويظهر أن ارنست مرسييه لم يتابع دراسة أكاديمية جامعية في ميدان علم التاريخ ولا علم الانثربولوجيا ، و مع ذلك يعتبره الفرنسيون كأحد أعمدة المدرسة التاريخية الكولونيالية، نظرا لإنتاجه الغزير و الموجه نحو فهم ماضي شمال إفريقيا ، و استيعاب ثقافة الإنسان المستعمر ،لأجل تحقيق ما يسمى بالغزو الفكري " La Conquête morale .

فهو ملم باللغة اللاتينية و الدراسات الرومانية ، و عارف باللهجة الامازيغية و تاريخ البربر و متضلع باللغة العربية و مطلع على مصادر التاريخ الاسلامي في شمال افريقيا و الاندلس .

فقد وظف معرفته الجيدة باللغة العربية في دراسة تاريخ الفتح الإسلامي ببلاد المغرب و هذا ما مكنه من الخوض في تاريخ الكاهنة و كسيلة ، و الوقوف عند انهزام المسلمين في بواتييه و الكتابة عن الرباطات و وضعية المرأة المسلمة و الحركة الصوفية وغيرها .و دراسة " الحبوس " و دراسة الفقه الاسلامي وفهم المذاهب و لاسيما المذهب المالكي .

[1] Jaques Zeiller , Un historien de l'Afrique du nord ,Ernest Ernest Mercier (compte –rendu) Journal des Savants Année 1945 .mars .pp : 166-170.

تقديم الكتاب : أصدر ارنست مرسييه كتابه " الملكية العقارية عند مسلمي الجزائر : القوانين العقارية تحت السيطرة الفرنسية و تشكيل الحالة المدنية " بدار نشر" ارنست لورو " في باريس سنة 1891 و هو من الحجم الصغير ، إذ لا يتعدى خمسين صفحة (49 صفحة).

تضمن فهرست المحتوى ديباجة و عشرة عناوين أو مباحث كما يأتي :

مدخل

I- الملكية من وجهة شرعية

II- نظام الملكية في البلدان المحتلة (الجزائر)

III-الملكية الاقليمية في افريقيا الشمالية تحت سلطة العرب و البربر

IV- السيطرة التركية

V- حالة البلد سنة 1830

VI- الملكية العقارية الاهلية تحت الادارة الفرنسية

VII- قانون 26 جويلية 1873

VIII- قانون 28 افريل 1887 المعدل لقانون 1873

IX-استنتاج

X- الحالة المدنية للاهالي المسلمين قانون 23 مارس 1882 و مرسوم 13 مارس 1883.

و على صغر حجم الكتاب ،ضمنه معلومات و أفكار ، تدل على أن ارنست مارسييه ،عارف وخبير بالتشريع العقاري ،الذي ينظم الملكية في الجزائر عبر التاريخ ،و لاسيما في الفترة السابقة للاحتلال الفرنسي .كما سجل فيه عصارة تجاربه ، كمؤرخ و رئيس بلدية ومشرع .

وما يهمنا في هذه الورقة البحثية الجزء الثاني من كتابه المتعلق باقرار الحالة المدنية الخاصة بالجزائريين .لكن يظهر جليا و كأن المؤرخ ارنست مرسييه ، يربط بين الملكية العقارية و الحالة المدنية ، و ربما يطرح ذلك الاشكال الذي يفرض نفسه : لماذا اقرت القوانين العقارين في الحقبة الاستعمارية الفرنسية قبل إقرار قانون الحالة المدنية ؟ وهذا الاشكال يظهر للباحث في تاريخ العقار بالجزائر كيف ان شراهة الادارة الاستعمارية و مديرية الاستيطان و المستوطنين لاراضي الجزائريين ، و التسرع في نقلها من يد اصحابها للوافدين الاوربيين الجدد ،قد حالت دون رؤية الصعوبات القانونية ،التي ستطرحها في المستقبل.

لقد اصبح الهم الاول للجميع بعد تفشي حمى الاستيطان ،هو ضبط التعاملات العقارية و تفادي التلاعب او بيع اراضي عدة مرات او مسحها عدة مرات .

ومن المعلومات التي قدمها لنا ارنست مارسيه بخصوص قانون سناتوس كونسلت الصادر سنة 1863 ، أن

ذلك القرار المشيخي " قد شمل سهول و اودية المنطقة التلية دون بلاد القبائل و تبين ان الملكية الخاصة تشكل ضعف ملكية العرش الجماعية ."[1]

"فعندما أعلنت حكومة الدفاع الفرنسية قرار التوقف عن العمل بسيناتوس كونسلت في شهر ديسمبر 1870 ، كان قد حقق النتائج الاتية :

المسح و تسجيل و التعرف على مساحة 6.883.71 هكتار

يسكنها 1.057.066 جزائري ،

تشكل 656 دوار .

وبناء على ذلك جرى تصنيف الاراضي على هذا النحو :

2.840.531 هكتار ا اراضي ملك .

[1] Ernest Mercier , La Propriété foncière chez les musulmans d'Algérie ses lois sous la domination française .constitution de l'Etat civil musulman .éd Ernest Leroux , paris , 1901,p :23.

1.523.013 هكتارا اراضي عرش .
1.336.492 هكتارا اراضي بلدية en Communaux .
180.643 هكتارا اراضي كأملاك عمومية .
1.003.072 هكتارا اراضي املاك دولة ."[1]

وقال مرسييه : " مثلما ارتكز قانون 26 جويلية 1873 على معلومات خاطئة ،فان قانون 23 مارس 1882 يستند على اسس خاطئة مفادها ان الاهالي لا يملكون اسماء عائلية « Les indigènes algériens n'ont pas de noms patronymiques .»

على هذه القاعدة الخاطئة ،كان من الصعب تشييد انجازا منطقيا و مفيدا [2] ،لان الاهالي الجزائريين يعتبرون كاسم ما نعتبره نحن كلقب ولكنهم يملكون" كنيات " "Kounia" وهوما يقابل ما كانت عليه اسماء الفرنسيين في الاصل .فهذه الكنيات تعبر شيئا فشيئا عن العائلات [3] و بهذا يتفادى الاهالي الخلط بين اسمائهم و بهذا

[1] Ernest Mercier ,

[2] Ib id , p :42. « **sur cette base fausse ,il était difficile d'édifier une œuvre logique et utile** . »

[3] Idem . "**Les Indigènes algériens considèrent il est vrai , comme noms (*Kounia*) ,ce que nous considérons comme prénoms, mais ils ont des qui répondent à peu près à ce qu'ont été nos noms patronymique dans l'origine .Ces surnoms désignent peu à peu les familles ou les branches descendant de l'auteur auquel ils ont été appliqués .C'est grace à cela que les indigènes évitent des erreurs entre eux ,c'est grace à cela que , pendant les cinquante–trois années qui ont précédé l'application de la loi de 1882 , on a pu en Algérie faire avec eux toutes sortes d'affaires mobilières et immobilières . Il n'y avait donc qu'a compléter et améliorer ce qui existait déjà :des instructions aux officiers de l'Etat civil et aux officiers ministériels auraient permis de réaliser ce progrès sans difficultés ni dépenses** . "

فقط امكن خلال الثلاثة و الخمسين سنة التي سبقت صدور قانون 1882،أن نقيم معهم مختلف التعاملات العقارية . و ما كان مطلوبا هو متابعة واستكمال وتحسين ما كان موجودا ، دون عقبات او تكاليف ." [1]

".لقد فضلوا الغاء كل شيئ و الغاء كل النتائج المحصل عليها من قبل موثقي سجلات الرهن العقاري واعوان الحالة المدنية و تعريض مصالح الاوربيين و الاهالي ، الذين قاموا بتعاملات عقارية الى الخطر و يسببون بذلك للجميع مضايقات وصعوبات غير محتملة تمنع في الغالب التعاملات و ترفع تكاليفها و تزيد الصعوبات الكثرة التي هم في غير حاجة اليها لصالح من عملنا ؟ من الذي يطالب بمثل هذه الاجراءات الراديكالية و المعقدة ؟فخارج اقامة السوابق العدلية و دفاتر السجلات الرهنية ،لا ارى ان احدا اخر سيستفيد من هذا القانون ،كما فهمت و وضعت وطبقت ." [2]

[1] Mercier (Ernest) , Op cit , p : 42.

[2] Mercier , Op ,cit , p : 42.« **On a préféré faire table rase , tenir pour non avenus les résultats acquis par l'action des notaires des registres hypothécaires et des agents de l'Eta civil ; compromettre ,comme nous le démontrerons plus loin , les intérêts des Européens et des indigènes ayant fait des affaires ensemble et causer à tous une gène insupportable empêchant souvent les transactions et augmentent les frais et les difficultés déjà si considérables. Pour qui a-t-on travaillé ? Qui réclament des mesures aussi radicales et aussi compliquées ? En dehors de l'établissement des casiers judiciaires et des répertoires des sommiers des hypothèques , je ne vois pas à qui pourra profiter la loi .telle qu'elle a été comprise et mise en pratique.** »

أما الاعتقاد بأننا سنتوصل الى معرفة سهلة لهوية الاهالي فهو وهم ،لان الذين لهم مصلحة باخفاء هويتهم ، سيعملون على تفادي تقديم بطاقات هويتهم الحقيقية ،الا يخفي الناس هوياتهم في البلدان المتحضرة ؟"[1]

"ان القانون الاداري المنظم الصادر في 13 مارس 1883 و التعليمات الكثيرة الصادرة عن المكاتب المركزية بمدينة الجزائر ،تبين بجلاء ضيق افق اولئك الذين كانوا وراء هذه التدابير و الهدف الثابت الذي يريدونه باقامة دفاتر الفبائية شبيهة لدفاترنا –وهو امر متعذر ماديا – دون أن يدركوا أنه بدلا من خدمتهم ، فإن هذا التبسيط، قبل فترة طويلة، يجعل أي بحث غير مؤكد بل مستحيلا."[2]

"لهذا السبب حاربت ضمن اللجنة المركزية لقسنطينة ،تلك التعليمات الهادفة الى تفتيت العائلات و اختزالها ،بإعطاء أسماء مختلفة ،حتى لأبناء العم الحقيقيين ،لقد كان علينا خلاف ذلك ،عدم إكثار الأسماء،كان علينا صلة الروابط التي توحد الأسر بدلا من كسرها . ندرك بسهولة الفائدة من هذه الطريقة من الإجراءات لكل ما

[1] **"Quant à croire qu'on arrivera a une constatation plus facile de l'identité des indigènes , c'est un leurre , car ceux qui auront intérêt à dissimuler la leur , s'arrangeront bien pour pas présenter leur vraie carte –ne dissimule– t– on pas son identité dans les pays les plus civilisés ? ...**

[2] « **Le règlement d'administration du 13 mars 1883 et les volumineuses instructions émanées des bureaux d'Alger , démontrent bien l'étroitesse de vues de ceux qui ont présidé à ces mesures et le but constant qu'ils ont poursuivi : arriver à pouvoir établir des répertoires alphabétiques comme les nôtres – ce qui était matériellement impossible – sans s'apercevoir qu'au lieu de leur servir , cette simplification rendrait , avant peu , toute recherche incertaine et même impossible .** »

تعلق بالنسب و الميراث وأصول الأفراد . وبعد كم هو سهل وبسيط عمليا ،عندما نتفادى البحث عن أسماء جديدة لأولئك الذين يملكون أسماء ." [1]

و يعطي مرسييه امثلة عن العيوب المترتبة عن تطبيق ذلك القانون : انها ليست مزاعم بل حقائق .فمثلا " يشكل بن تهامي من الميلية عائلة كبيرة ،غير ان الاسم لم يحتفظ به الا لفرع من العائلة ، وقد نصادف رجلا منهم قد حمل هذا الاسم على الدوام يجبر اليوم على التوقيع باسم " خوالدي مصطفى " Kroaledi Moustafa بدل من مصطفى بن تهامي . [2]

وهناك مثل اخر عن رجل كان اسمه مصطفى بن شيخ العلمي وهو اسم ممتاز وتاريخي ،لكن سيطلق عليه مستقبلا مكرالفي مصطفى Makralfi Mustafa لان هناك اولاد مخلوف شكل عبارة مكرالفي حسب الصيغة التي نصت عليها التعليمات ،اما اخته فاصبح اسمها مكرالفي فاطمة وهو اسم عائلي ذكوري .

---

[1] Mercier (E) , Op ci , p ; 43. « **C'est pourquoi j'ai toujours combattu dans la commission centrale de Constantine les instructions de fractionner , de disloquer les familles , en donnant des noms différents , même aux cousins germains .On devait tendre, au contraire , à ne pas multiplier les noms ; il fallait relier les liens unissant les familles au lieu de les rompre .On sait facilement l'avantage de cette manière de procéder ,pour tout ce qui se rapporte aux filiations , aux héritages ,à l'origine d'un individu .Et puis quelle simplification dans le travail ; sans parler de l'avantage de ne pas chercher de nouveaux noms pour ceux qui en ont déjà** . »

[2] Idem.

وهناك ابنة من نفس العائلة تسمى فاطمة ستحمل نفس التسمية لكنها كانت سابقا تسمى فاطمة بنت علي بن شيخ العلمي .[1]فالحاق اسم ابيها" علي " كان يؤدي الى تفادي كل غموض ،بينما نرى المشرع يريد فرض اكراهات على الناس ،فعندما يتعلق بصالح عام يمكن فعل ذلك لكن هنا العكس تماما و اعتقد بان اسماء الاهالي تمنح ميزة كبيرة مثلما نستعملها في العقود ،لذلك فان التلاعب باسماء مشابهة او غير مكتملة في نادر جدا .[2]

لناخذ اسم السيدة فاطمة بنت محمد بن علي بن خالد العيدوني ،نجد اسم الاب ; و السلف و الذي اصبح اسما للعائلة " بن خالد " واخيرا تسمية القبيلة "

---

[1] Mercier (E) , Op cit , p : 44. "**Une nièce du même s'appelant aussi fatma , se trouvera désignée absolument comme la précédente , tandis qu'autre fois on l'appelait : Fatma bent Ali ben cheikh el Eulmi."**

Ce qui avait l'avantage de donner le nom de son père : « Ali » et d'éviter toute confusion .On comprend que le législateur se décide a imposer bien des contraintes aux gens ,lorsqu'un intérêt général , certain doit etre obtenu :mais ici ,c'est tout le contraire , Je prétends en effet que les noms indigènes offrent un grand avantage ;tels qu'on les employait dans les actes , par exemple , et c'est ce qui explique que les erreurs ou tremperies fondées sur des noms identiques ou incomplets ont été aussi rares .Voici par exemple un nom de femme : » fatma bent Mohamed ben Ali ben khaled El Aidouni . » On y trouve le nom du père , de l'aieul , et celui qui est devenu en quelque sorte patronymique (Ben Khaled) et enfin l'indication de la tribu d'origine « Aidoun »
Par application de la loi ,voici comment cette femme sera désignée à l'avenir :Kroualedi fatma .Est ce un progrès ? et si d'autres femmes de la meme famille sont appel ées fatma , comment les distinguera – t– on ?

عيدون " ،لكن بتطبيق القانون الجديد ، يصبح اسم السيدة : خوالدي فاطمة ،هل هذا تطور ؟ و فرضا وجد سيدات اطلق عليهن اسم فاطمة كيف سنميزهم عن بعضهم البعض ؟

لقد كان على المحافظين المحققين Commissaires enquêteurs ،المكلفين بتطبيق قانون فاريي لسنة 1973 ،الخاص بتشكيل الملكية العقارية، ان يعطوا اسما عائليا Nom patronymique للاهالي الذين لا يملكون اسما ،وهذا الوضعية اسفرت عن اثار عجيبة لما طبقت من قبل موظفين غير مطلعين على الشؤون الاهلية ،لقد اطلقوا اسماء حيوانات على عائلات اهالي من قبيل الترويح عن النفس واحد هؤلاء أصبح شهيرا .[1]

لقد اعطت تجربة ارنست مرسيه على راس المجلس البلدي لقسنطينة و الصلاحيات التي تمتع بها كضابط للحالة المدنية ، و اطلاعه الواسع على الشؤون الاهلية باعتباره مؤرخ و مستشرق ،قد اهلته كي يحكم بموضوعية في مسالة الحالة المدنية الخاصة بالاهالي و لاسيما منها ،اعطاء الاسماء العائلية . فقد كان معارضا لاتلاف النسب و اعتقد بان اول الاخطاء هو الاعتقاد بعدم وجود ألقاب عائلية عند الاهالي الجزائريين ، بل ان الالقاب العائلية عند الاهالي اكثر دقة ووضوحا .لهذا فان قانون 1882 و مرسوم تنفيذه ،قد كانت عبئا ماليا كبيرا دون ان تحقق التعبير الحقيقي عن هوية الانسان الاهلي .

[1] Mercier (E), op,cit , p :41.